



ICAC 77th Plenary Meeting

Abidjan, Côte d'Ivoire 2 - 6 December 2018

Report of the Executive Director

(Arabic)



تقرير المدير التنفيذي

حضرة الرئيس،
أصحاب السيادة،
المندوبون الموقرون
حضرات المراقبين
سيداتي وسادتي،

شكراً لكم على إتاحة هذه الفرصة لكي أتحدث إليكم في هذا الاجتماع العام السابع والسبعين للجنة الاستشارية الدولية للقطن.

لم يسبق لي أن تحدثت باللغة الفرنسية منذ أمد بعيد، وكانت آخر مرة في الواقع عندما كنت في المدرسة. لذا أرجو أن تعذروني إن كان لفظي قريباً من لفظ أبناء المدارس، إذ أنني سأدلي بجزء من هذا البيان باللغة الفرنسية.

أشعر بسرور خاص لأن الاجتماع السابع والسبعين يعقد في ساحل العاج (كوت ديفوار) وذلك لأن أفريقيا تمثل الإمكانيات المستقبلية الواعدة للقطن. ودعوني أعطيكم ثلاثة أمثلة قصيرة لتوضيح ما أقول.

تعرفون أن الأغلبية الكبرى من صناعة غزل القطن في العالم تتواجد في الشرق، في آسيا، بحيث ليس هناك لأفريقيا أي اسم يذكر في هذا المجال ولا حتى على سبيل الإحصاء. وتنتج أفريقيا ٦% (ستة) من الإنتاج العالمي، وسبعون بالمائة من هذا

الإنتاج يتم تصديره إلى الخارج. ولو أمكن غزل كمية القطن هذه وتحويلها إلى منتجات جاهزة في أفريقيا فسيكون عندها بمقدور أفريقيا أن تكسب بلايين الدولارات، هذا فضلا عن عائداتها الإضافية وعن حقيقة أن هذا المشروع سيُمكن أفريقيا من توفير فرص العمل للملايين والملايين من الناس. ومن الأمور المشجعة أيضاً بالنسبة للقطن في أفريقيا هو أن البلدان المتقدمة النمو بعد أن بدأت تقر بإمكانيات أفريقيا، أخذت تدعم الأسواق الأفريقية الناشئة من خلال زيادة التجارة بين بلدان الجنوب. وقد كانت نسبة التجارة منذ عشر سنوات ٢% من أصل التجارة العالمية، لكنها أصبحت اليوم ٢٥%.

وثانياً، إذا نظرنا إلى نمو عدد السكان في العالم لوجدنا بأن الزيادة السكانية بعد ١٠ أعوام إلى ١٢ عاماً ستحدث بصورة رئيسية في آسيا، ولا سيما في الصين والهند. وتتوقع شعبة السكان في الأمم المتحدة بأن يزداد سكان العالم بـ ١,١٥ بليون نسمة موزعة فيما بين البلدان الخمسة الأكبر عدداً بالسكان في آسيا. وهذا يشير إلى حدوث زيادة في عدد سكان العالم بحوالي ٣٧١ مليون نسمة. وسيحدث هذا النمو في عدد السكان على أسرع وجه في البلدان الأقل نمواً. وبحلول عام ٢٠٣٠ ستكون الهند قد أصبحت أكبر من الصين من حيث عدد السكان لتصبح أكبر بلد مأهول بالسكان في العالم بحيث يقدر أن يصل عدد سكانها حينئذ إلى ١,٥ بليون نسمة. كما يقدر بأن تصبح نيجيريا أكبر بلد من حيث عدد السكان في أفريقيا وسوف يقدر عدد سكانها عندها بـ ٢٦٤ مليون نسمة.

ومع ازدياد الثراء في هذا البلدان سنرى زيادة في أعداد السكان من الطبقات الوسطى من السكان، ولا سيما في الهند والصين، والذين تقدر نسبتهم في عام ٢٠٣٠

بـ ٤٠% من نسبة الطبقات الوسطى في العالم مقارنة مع نسبة ٢٠% في الولايات المتحدة الأمريكية وهؤلاء ستكون لديهم أموال أكثر لإنفاقها على أشياء مثل الملابس التي تمثل نسبتها من القطن ٨٠% من مجموع الطلب. ويعني ذلك أنه سوف تكون هناك حاجة لإنتاج مزيد من الملابس لتلبية احتياجات هؤلاء الناس. ومن هناك يُطرح السؤال حول كيف يمكن تلبية الطلب المتزايد على القطن، في الوقت الذي يواجهه القطن فيه منافسة من الألياف الاصطناعية، ومن المنتجات الغذائية لاستخدام الأراضي الزراعية. وببسيط العبارة يتعين إنتاج مزيد من القطن، وهذا يمكن أن يتأتى إما من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة أو زيادة غلات القطن. ولا يتوقع من البلدان الرئيسية المنتجة للقطن مثل أستراليا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل أن تزيد من غلاتها من القطن أكثر مما فعلت حتى الآن. لكن الهند بمقدورها زيادة غلاتها. بيد أن الزيادة في الإنتاج يتطلب تلبية الطلب المتزايد على القطن محلياً.

ومن الممكن أن يكون لأفريقيا هنا تأثير هائل بسبب توفر أكبر الإمكانيات لديها. فأفريقيا لديها مساحات شاسعة من الأراضي ومساحات هائلة من الأراضي غير المزروعة والتي من الممكن أن تكون مناسبة لزراعة القطن. وبما أن القطن نبتة تنمو في بيئة شبه قاحلة، فإنها لن تشكل منافسة مع المحاصيل الغذائية. ولذا فإن أفريقيا بمقدورها ملء هذا النقص في الطلب على القطن وهذا من خلال تركيزها على غلة القطن.

وليس سراً البوح بأن أدنى معدلات غلة القطن في العالم موجودة في أفريقيا و يبلغ متوسط الغلة العالمية ٧٨٨ كيلو غرام للهكتار، بينما يصل متوسط الغلة في غرب

أفريقيا إلى ٤١٣ كيلو غرام للهكتار. ولو أخذنا الدول الخمس الرئيسية المنتجة للقطن الخام في أفريقيا، وهي بوكينا فاسو، ومالي، وبنن، وساحل العاج والكاميرون، وزدنا غلة القطن في هذه البلدان وفقاً لمستوى الغلة العالمية، سنجد أن الزيادة ستصل إلى مليون طن من القطن.

وإذا ما نظرنا إلى الغلات الحالية في شرق وجنوب أفريقيا والتي يصل المتوسط فيها ٢٥٢ كيلو غرام للهكتار زدنا هذه الغلات إلى مستوى الغلات العالمي، فسنحصل عندها على ٨٠٠,٠٠٠ طن إضافية. وأخيراً، إذا ما نظرنا إلى أفريقيا ككل وقمنا بزيادة غلات جميع البلدان الأفريقية بحيث تصل إلى مستوى متوسط الغلة العالمي فهذا سيؤدي إلى ٢ مليون طن إضافية لأفريقيا وحدها. وفي هذا المجال تستطيع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن يكون لها تأثير مباشر عن طريق إسداء النصح للمزارعين وللحكومات في أفريقيا من خلال برامجها في مجال مراجعة الحسابات القطرية وفي مجال التدريب والتوعية الخاصة بالغللات.

في العام الماضي تحدثت إليكم كمدير تنفيذي جديد للجنة الاستشارية الدولية للقطن، وكان ذلك بعيد استلامي لمنصبي بمدة شهرين فقط. وتساءلت عما إذا كان من المناسب بعد مضي ٨٠ عاماً على عمر اللجنة الاستشارية إحداث تغييرات فيها لكي تصبح فعلاً انعكاساً لعالم سريع التغير. وقلت عندها إن الأوان قد حان لمراجعة هيكل اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ومراجعة طريقة عملها وتمويلها والمهام التي تقوم بها والخدمات التي تؤديها. واليوم وكما سمعتم من المدير بالإنابة فإن هذا هو بالضبط ما قمنا به. وفي اعتقادي أن الخطة الاستراتيجية التي تم وضعها لم تجعلنا نفي بالغرض

من وراء وجودنا في المستقبل فحسب بل ستؤدي إلى لجنة استشارية دولية للقطن تتمتع بقدر أكبر من الديناميكية والابتكار والفعالية.

إن اللجنة الاستشارية تضطلع بدور فريد وهام داخل عالم القطن والصناعات النسيجية، ولذا يتوجب تطوير دورها وزيادته لكي نتمكن من مواجهة التحديات، أي لكي تصبح منظمة أكبر أهمية من حيث الحجم والفعالية، أي لجنة لا تقدم المساعدة المباشرة إلى الحكومات الأعضاء فيها فحسب، وإنما إلى كافة الأطراف العاملة في ميدان القطن والمنسوجات أيضاً.

لقد جرت أحداث كثيرة منذ العام الفائت، وقد تطرق الرئيس بالإنبابة إلى أغلب ما حدث. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أستفيض في الحديث عن ذلك مع نظرة استشرافية نحو المستقبل.

الاتصالات

في العام الماضي أكدت على ضرورة أن تكون اللجنة الاستشارية نقطة مركزية للمعلومات الخاصة بشؤون القطن، كما أكدت على كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل بفعالية أكبر مع عدد أكبر من الناس. وهذا العام، وكما استمعتم، بدأ يتحقق ذلك هذا العام. وها هي اللجنة الاستشارية وقد غدت منبراً كاملاً ليس فقط لتزويدنا بمعلومات محايدة وذات مصداقية حول القطن وإنما أصبحت أيضاً منبراً لمناقشة الأقاويل الكاذبة التي تشبه الأساطير والمعلومات

المغلوطة التي حيكت حول القطن. ولتحقيق ذلك، بدأنا بحملة اسمها "الحقيقة حول القطن".

وأول ما تطرقنا إليه كان تكذيب الأسطورة حول استعمال المياه. فقد درج البعض على القول بأنه يتوجب توفير ٢٠,٠٠٠ لتر من المياه لزراعة كيلو غرام واحد من القطن. وبعد الدراسة كانت نتيجة البحث الداخلي الذي قام به رئيس خدمات المعلومات التقنية الدكتور كيشاف كرانتهي هي أن هذا الرقم كان في الواقع يتعلق بـ ١,٢١٤ لتر من مياه السقاية. والأمر الذي يبعث على القلق بعد هذا الكشف العلمي هو أنه بعد ذكر رقم ٢٠,٠٠٠ لتر في عام ٢٠٠٣ لم يطعن به أحد على الإطلاق، لا بل قامت وسائل الإعلام والمنظمات الحكومية الدولية باستغلاله لتشويه سمعة القطن طيلة كل هذه السنين.

ونحن عندما نفتح ملفنا ونصبح على نحو متزايد نقطة مركزية لنقل المعلومات والإحصاءات الدقيقة والمحايدة حول القطن، فإنه من الضروري أن نلاحظ بأن علينا أن نكون جاهزين ومستعدين لمناقشة ومعالجة الأقاويل المسيئة للقطن. ومن خلال ذلك فقط يمكننا التركيز ومناقشة هذه الموضوعات وإضفاء مزيد من المصداقية على ما تقوم به اللجنة الاستشارية الدولية للقطن.

ونحن إذ نستشرف المستقبل سنتطرق إلى استخدام مبيدات الحشرات. وقد بدأنا بالفعل بالرد على الادعاءات المدمرة من جانب هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) التي قالت إن المتسبب في جفاف بحر آرال برمته هو القطن. وسنقوم بالتعاون مع المنبر

الدولي لترويج القطن (IFCP) بتقديم وثائق ومعلومات يمكن استخدامها عند الحديث مع الصحفيين أو الوزراء أو المؤسسات الأكاديمية وغيرها أو حتى مع أي شخص كان لاستخدامها في العروض والمناقشات.

وأود أن أكرر ما قاله الرئيس بالإجابة حول العضوية في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن. إن من المفارقة ربما أنني أتحدث إليكم هنا في أفريقيا وهناك بلدان عديدة كان يمكنها الاستفادة من كونها أعضاء في اللجنة الاستشارية وهي ليست بعد أعضاء فيها، وهذه البلدان موجودة في أفريقيا.

إن اللجنة الاستشارية فريدة من حيث كونها المنظمة الوحيدة في عالم القطن التي تقوم بجمع الحكومات معاً، كما أن اجتماعاتها العامة والمؤتمر العالمي لأبحاث القطن والمؤتمرات التقنية الإقليمية التي تنظمها توفر ثروة كبيرة من المعلومات من النوعية الممتازة حول الممارسات الراهنة والتطورات المقبلة. إنها حقاً المنظمة التي تمثل مصالح الدول الأعضاء فيها في مختلف محافل الأمم المتحدة. وما هو أكثر من ذلك هو أن مجتمعات القطن هي بمثابة عائلة، وكلما اتحدنا كلما غدونا أكثر قوة وكلمنا أصبح لصوتنا تأثير أكبر.

وما الذي يدفع أية حكومة من الحكومات في أن لا تكون جزءاً من منظمة تقوم بتمثيلها؟

وما الذي يدفع هذه الحكومات في أن لا يكون لها صوت في سياسات القطن أو أن تكون طرفاً من المجتمع العالمي للقطن؟

ولماذا لا ترغب هذه الحكومات في الاستفادة من اجتماعات على غرار هذه الاجتماعات لكي تتعلم كل ما هو جديد في عالم القطن ولكي تتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات؟

وفي رأيي الرد على هذه الأسئلة بسيط، وهو أنه ليس هناك تواصل مع هذه الحكومات، ولذا فهي لا تستطيع أن تتفهم الفائدة المرجوة من عضويتها في اللجنة. وعليه يجب علينا أن لا نستغرب إذا ما عرفنا بأن الحفاظ على الأعضاء الحاليين في اللجنة الاستشارية وانضمام أعضاء جدد إليها يشكلان أولوية عليا في الخطة الاستراتيجية. وعلى أي حال، كلما زاد عدد الأعضاء كلما ازداد تأثير اللجنة الاستشارية عالمياً. ولكن علينا لتحقيق ذلك أن ننظر إلى أنفسنا كمنظمة ونرى أين يمكننا أن نضيف فوائد حقيقية لأعضائنا. إننا نستطيع أن نقوم بذلك من خلال شركائنا الاستراتيجيين الرئيسيين الذين بمقدورهم دعمنا وتقديم الموارد غير المتوفرة لدينا. وبصورة خاصة، أود التأكيد على بعض المجالات الرئيسية التي يمكن لهذا التعاون أن يفضي إلى نتائج إيجابية. فاللجنة الاستشارية اليوم تشارك، أو بصدد التفاوض للمشاركة أيضاً، في ١٤ مشروعاً، وسيكون لك واحد من هذه المشاريع عظيم الأثر على عالم القطن. وتتراوح هذه المشاريع من مشاريع لها علاقة بتعزيز غلة القطن، وبتطوير البذور، وإنتاج سلالات مستدامة، ومعرفة مكونات الإنتاج، والتدريب المتخصص.

ودعوني أذكر لكم على وجه الخصوص مشروعين فقط، وكلاهما مثيران للاهتمام ويمكن أن يكون لهما تأثير خاص لدى البلدان الأقل نمواً بصورة خاصة.

المشروع الأول هو إنشاء تطبيق صحي على التربة يقوم به الفريق المعني بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للقطن (SEEP) بدعم من هيئة القطن (Cotton Incorporated). ومن شأن هذا المشروع أن يمكّن المزارعين، وحتى الأميين منهم، من التفاعل مع التطبيق والرد على مجموعة من الأسئلة لمعرفة المستلزمات التي يجب عليهم إضافتها إلى التربة. وقد نوسع هذا التطبيق لكي يشمل معالجة الآفات.

أما المشروع الثاني فيتعلق باستخدام التكنولوجيا. وفي رأيي أن علينا استخدام التكنولوجيا لأجل الابتكار. ونود أن نضع خطاً لبرنامجين مهمين في مجال التدريب لم يسبق أن حدث مثلهما في عالم القطن. الأول هو مختبر الواقع الافتراضي (Virtual Reality Laboratory) لتدريب العلماء في أبحاث القطن، وبرنامج الواقع الافتراضي (Virtual Training Program) الذي يرمي إلى زيادة الغلات. وفي المشروع الثاني سننقل حقل القطن في الهند وفي البرازيل وفي أستراليا إلى داخل صفوف الدراسة، بحيث يستطيع المزارعون والطلاب أن يتجولوا معاً وأن يقارنوا بين مختلف أنظمة إدارة المحاصيل في مختلف البلدان وأن يدرسوا كذلك أنواع مختلفة من الآفات وتركيبية النباتات. وأنا متأكد من أنكم توافقون معي بأن الجلوس في قاعة الدراسة والإصغاء إلى عروض وشروح على الشاشة لا يمثل رؤية الأشياء مباشرة في الحياة الفعلية. وهذا المشروع سيمكّن المزارعين من الانغماس مباشرة في الواقع الافتراضي وأن يتعرفوا على حقول مختلفة من القطن في كل بلد، وسيتمكنون من تعلم أفضل الممارسات المتبعة. وقد أعرب كثيرون عن اهتمامهم بهذه الفكرة المثيرة، ونحن الآن بصدد البحث عن شركاء لمساعدتنا في تمويل وتنفيذ هذا المشروع.

وأخيراً، أود أن أحدثكم عن مبادرة أخرى مثيرة للاهتمام تقوم بها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن. فنحن سنقوم في العام القادم بالإعلان عن اليوم العالمي للقطن (World Cotton Day) بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وسيشكل ذلك اليوم فرصة كبيرة لكل المشاركين والمهتمين بالقطن من حكومات، ومنظمات دولية ووطنية، وتجار التجزئة (البيع بالمُفَرَّق)، وأصحاب العلامات التجارية، ومزارعين، وبالطبع جميع محبي القطن للاحتفال بالقطن في يوم عيده. ومن خلال فتح ملف القطن وبذل جهود مشتركة في يوم واحد فقط من كل عام سيمكّننا من نشر الوعي حول منافع هذا المنتج الطبيعي الجميل آملين أن يشجع ذلك على زيادة الطلب على القطن. وسوف تكون تلك مناسبة ليوم واحد فقط يكون فيه للقطن ميزة على الألياف الاصطناعية. ونأمل من أصحاب العلامات التجارية وتجار التجزئة أن ينضموا إلينا وأن يشاركوا أيضاً في الشروع في هذه الحملة.

وأود الآن أن أشكر اللجان التابعة للجنة الاستشارية الدولية للقطن على إسهاماتها الكثيرة في عمل اللجنة الاستشارية وأنشطتها.

اللجنة الاستشارية المعنية بالقطاع الخاص (PSAP)

أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٩٩ وواصلت في العام الفائت عملها ودعمها للجنة الاستشارية ولا سيما في تطوير نظام عالمي لتبادل الشهادات الصحية النباتية أو ما يسمى اختصاراً بالفيتو (Phytos). وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة المعنية بالقطاع الخاص في برمن في شهر آذار/مارس ٢٠١٧ لمناقشة هذا الموضوع وللإسهام في

المناقشات بخصوص الخطة الاستراتيجية للجنة الاستشارية الدولية للقطن قام رئيس اللجنة السيد بيتر ويكفيلد وأنا معه بحضور مؤتمرات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي هونغ كونغ، وقمنا بتقديم إحاطات إعلامية إلى القطاع الخاص حول التطورات المتعلقة بالشهادات الصحية النباتية. كما حضرنا عدداً من الاجتماعات للفريق الاستشاري الدولي (International Advisory Group) للإسهام بآرائنا والاطلاع على وجهات نظر الآخرين وعلى الإسهامات الجارية بخصوص تجارة القطن. وفي العام القادم ستقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالقطاع الخاص بإجراء مراجعة كبيرة للتأكد من قدرتها على توفير أكبر مشاركة ممكنة للقطاع الخاص في شؤون اللجنة الاستشارية الدولية للقطن وكذلك أيضاً للتأكد من أن هذه اللجنة تمثل حقيقة كافة الهيئات والأطراف العاملة في مجال القطن من المنتج حتى تاجر التجزئة.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى السيد بيتر ويكفيلد على إسهاماته خلال العام المنصرم. فلقد كان القوة المحركة للقطن خلال مشاركتنا في عمل الفريق الاستشاري الدولي بخصوص شهادات الفيتو Phytos. ويقوم السيد ويكفيلد الآن بنقل لجنته إلى مرحلة جديدة. كما أود أن أشكر السيد نيل جيلن الذي كان عضواً في اللجنة منذ تأسيسها في عام ١٩٩٩ على إسهاماته. والسيد جيلن يمثل أمانة اللجنة الاستشارية الدولية للقطن في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

توحيد المعايير التجارية الخاصة بالاختبار الآلي للقطن (CSITC)

أنشئ فريق العمل الخاص المعني بتوحيد المعايير التجارية الخاصة بالاختبار الآلي للقطن (CSITC) من قبل اللجنة الدائمة وذلك في عام ٢٠٠٣. وقد قام هذا الفريق خلال العام الماضي بعمل مثمر للغاية. فقد تم التوصل إلى اتفاق مع شركة أستر (Uster) لتسجيل جمع آليات المعدات المرتفعة الحجم الجديدة والتي تباع في إطار الاختبارات الدورية لفريق العمل الخاص لمدة عامين. وبالإضافة إلى ذلك تقوم شركة أستر بتسجيل جميع آليات المعدات المرتفعة الحجم التي باعها إلى الهند في الاختبار الدوري لها لفترة عام واحد. ويعتبر هذا العمل تطوراً هاماً ومثيراً وسيساعد في الترويج لمنافع الاختبارات الدولية التي يقوم بها الفريق سواء بالنسبة للمشغّلين الحاليين أو المشغّلين الجدد لهذه الآليات. وسيؤدي هذا العمل إلى تحسين نوعية نتائج الاختبارات كما سيؤدي بالنسبة للهيئات التجارية في العالم على وجه الخصوص إلى التقليل من النزاعات التي تحدث بخصوص النتائج، وإلى إنتاج نوعيات أفضل من القطن. ولذا فإنني أحث جميع البلدان للتأكد من أن كافة المعدات المرتفعة الحجم ولا سيما في مراكز الاختبار التي تتعامل مع المزارعين والتجار ومعامل الغزل على المشاركة في هذه الاختبارات الدورية التي يقوم بها هذا الفريق.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء فريق العمل الخاص المعني بتوحيد المعايير الخاصة بالاختبار الآلي على كل العمل الذي قاموا به وعلى مشاركتهم طيلة العام الفائت، وأن أشكر بصورة خاصة بعض الأشخاص الرئيسيين الذين ما انفكوا يسهمون بالكثير من وراء الستار، كرئيس اللجنة السيد أندرو ماكدونالد والسيد أكسيل ديرلينغ

من معهد فيزر (Faserinstitut) في برمن والسيد داريل إيرنست من وزارة الزراعة الأمريكية (USDA).

فريق الخبراء المعني بالأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للقطن (SEEP)

يتجلى الدور الذي يقوم به فريق الخبراء المعني بالأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للقطن في تقديم معلومات موضوعية ذات قاعدة علمية حول الجوانب السلبية والإيجابية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للإنتاج العالمي للقطن وفي تجميع المعلومات من مختلف أنحاء العالم حول تكاليف اليد العاملة في الزراعة والعوامل التي تؤثر على تلك التكاليف، وذلك لتقييم آثارها على الأداء الاجتماعي للقطن ولتقديم توصيات بشأن العمل المقبل كما يكون ذلك مناسباً. وتأسس فريق الخبراء في عام ٢٠٠٦ وواصل مشاركته في عدد من المشروعات المبتكرة والرائدة، ولا سيما في تطوير تطبيق حول صحة التربة التي سبق لي أن ذكرته آنفاً.

وأود أن أشكر السيد آلان ويليامز وكذلك الدكتورة فرانثيسكا مانشيني التي ستغادر الفريق بعد عدة سنوات من الخدمة. وما من شك لدي في أن إسهام الدكتورة مانشيني ومعرفتها كانت عاملاً رئيسياً في نجاح فريق العمل (SEEP) خلال السنوات الماضية.

المنبر الدولي لترويج القطن (IFCP)

المنبر الدولي لترويج القطن هو منظمة من القطاع الخاصة أنشأتها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن لتسهيل الجهود الوطنية في تشجيع الطلب على القطن من خلال أنشطة ترويجية. ويتكون أعضاء هذا المنبر من هيئات دولية ووطنية من جميع أنحاء العالم. وقد وافق الأعضاء مؤخراً على بذل الجهود وطرح الأفكار من خلال اللجنة الاستشارية الدولية للقطن التي يوجد لديها الآن مدير متفرغ في مجال الاتصالات والهياكل الأساسية، مهمته إجراء الاتصالات والترويج للقطن عن طريق سلسلة واسعة من وسائل الإعلام. وهذا تحول كبير في أعمال المنبر. وسوف يسمح للأعضاء بأن يتفاعلوا بسرعة مع الأحداث الراهنة وأن يكلفوا اللجنة الاستشارية بالقيام بما يلزم وفقاً لذلك وان ينظموا حملات مستهدفة كتقديم نشرات وقائع وحقائق حول استخدام المياه في القطن، أو استخدام مبيدات الحشرات، أو الرد على القصص الواردة في الأخبار مثل القصة التي ذكرتها هيئة الإذاعة البريطانية حول بحر أورال.

أود أن أشكر على وجه الخصوص مدير المنبر السيد مارك ميسورا ونائبة الرئيس السيدة إيلكي هيرتماير على عملهما وعلى متابعة تنفيذ هذه المبادرة والتأكد من أن المنبر الدولي لترويج القطن له هدف واضح يمكن قياسه ويعود بالفائدة على بلدان القطن.

اللجنة الدائمة

شكري موصول أيضاً إلى أعضاء اللجنة الدائمة الذين كانوا إلى جانبي يدعمونني خلال السنة الأولى من عملي كمدير تنفيذي ومكّنوني من طرح العديد من المبادرات الجديدة. وأود أن أشكر على وجه الخصوص رئيسة اللجنة السيدة فونتانا توبياسون من سويسرا والنائب الأول للرئيس السيد علي طاهر من باكستان والنائب الثاني للرئيس السيدة مها زكريا من مصر. ومن المعلوم أن هناك مندوبون عديدون يستلمون مناصبهم في واشنطن ويصبحون أعضاء في اللجنة الدائمة من دون أن تكون لديهم معرفة جيدة بالقطن. وكل ما آمله هو أنهم في نهاية فترة عملهم سيكونون قد عرفوا الكثير عن هذه السلعة الرئيسية المعقدة والرائجة وأنهم سيواصلون أيضاً مهامهم كسفراء للقطن في أي مكان ينتقلون للعمل فيه.

إن كل منظمة بحاجة إلى هيئة رقابة فعالة على شؤونها المالية، وقد تم القيام بهذه المهمة بكفاءة من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالميزانية برئاسة السيد جيمس جونسون من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا العام تم إنشاء لجنة جديدة وهي لجنة الاستراتيجية، ومهمتها مراقبة عملية الاستعراض الاستراتيجية. وأود أن أتوجه بالشكر إلى السيد رادو وانغ من تايوان وكافة أعضاء اللجنة على ضمان استكمال هذه العملية في وقت قياسي. ويشكل ذلك بداية للجنة الاستشارية الدولية الجديدة والديناميكية والمبتكرة ذات الآفاق المستقبلية، لجنة تبني على نجاحات الماضي وتفي بالعرض من وراء إنشائها وباستطاعتها تقديم

فائدة ملموسة لأعضائها. والخطة الاستراتيجية وثيقة مرنة، وأنا أوصي كافة الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن يسهموا بطرح أفكارهم وآرائهم فيها لكي يضمنوا الحصول على أكبر الفائدة من عضويتهم في هذه المنظمة.

اللجنة المنظمة للاجتماع العام

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى حكومة ساحل العاجل (كوت ديفوار) على استضافة الاجتماع العام السابع والسبعين، كما أشكر لجنة الاجتماع التنظيمية. وقد يكون من السهل على المرء أن ينسى أن عقد اجتماع قصير لأقل من أسبوع يتطلب مثل هذه الجهود الجبارة. لقد قمنا بالكثير من وراء الستار لضمان تنظيم حدث تذكاري واجتماع عام يتسم بالسلاسة والإنتاجية. لقد كان من دواعي سروري أن اجتمعت باللجنة التنظيمية وأن اطلعت على الأعمال الكبيرة التي بذلها هذا الفريق الكبير. ومع ذلك أود الإعراب عن امتناني لرئاسة الدكتور أداما كوليباي المدير العام لمجلس القطن والكاجو ورئيس اللجنة التنظيمية وعن امتناني للعمل الدؤوب والمتفاني الذي قام به السيد سيمبليسه غوي. فقد تواصل معنا في اللجنة الاستشارية للتأكد من أن كل تفاصيل الاجتماع العام تجري على ما يرام. وأنا مدرك من أن اجتماعنا سيكون حدثاً تذكاريّاً محفوفاً بضيافة أفريقية تقليدية فريدة من نوعها.

وأود أن أرحب بالوفود من الدول غير الأعضاء الذين يشاركون كمراقبين وبأعضاء المنظمات الدولية. وأطلب من البلدان غير الأعضاء أن يحثوا حكوماتهم على الانضمام إلى عضوية اللجنة الاستشارية الدولية للقطن.

الخاتمة

وفي الختام، أود أن أذكركم بثلاث موضوعات في غاية الأهمية لنجاح اللجنة الاستشارية في المستقبل ألا وهي الاتصالات والشراكات وزيادة المنفعة للأعضاء.

لقد حاولت هذا العام أن أجمع شخصياً بأكبر عدد ممكن منكم، وأعدكم بأنني سأواصل التواصل معكم بشأن خطط اللجنة الاستشارية للاستماع إلى وجهات نظركم.

إننا نحاول تطوير علاقات قوية مستدامة مع شركاء رئيسيين يدعموننا كلما احتجنا إليهم في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يمكّن اللجنة من أن تضطلع بدور قيادي كبير داخل صناعة القطن. وما هو الأهم من ذلك، يجب علينا زيادة الفائدة لجميع أعضائها.

شكراً لك حضرة الرئيس، وأتطلع الآن إلى اجتماع عام ناجح ومثمر.